وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 04 يونيو 2023

أخبار الطاقة

النفط يقفز 2 ٪ بعد تعهد المملكة بالمزيد من خفض الإمدادات

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قفزت أسعار النفط أكثر من دولار واحد للبرميل أمس الاثنين بعد أن تعهدت السعودية، أكبر مصدر في العالم، بخفض الإنتاج بمقدار مليون برميل أخرى يوميا اعتبارا من يوليو، لمواجهة رياح الاقتصاد الكلي المعاكسة التي تسببت في ركود الأسواق.

وبلغت العقود الآجلة لخام برنت 77.64 دولارا للبرميل مرتفعة 1.51 دولار أو 2 ٪، بعد أن سجلت في وقت سابق أعلى مستوى في الجلسة عند 78.73 دولارا للبرميل.

وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.41 دولار أو 2 ٪ إلى 73.15 دولارًا للبرميل بعد أن لامس أعلى مستوى خلال اليوم عند 75.06 دولارًا للبرميل.

وواصل العقدان مكاسبهما بعد ارتفاعهما أكثر من اثنين بالمئة يوم الجمعة، حيث قالت وزارة الطاقة السعودية يوم الأحد إن إنتاجها سينخفض إلى تسعة ملايين برميل يوميا في يوليو من نحو عشرة ملايين برميل يوميا في مايو وهو أكبر خفض للمملكة منذ سنوات.

ويأتي الخفض الطوعي الذي تعهدت به السعودية على رأس اتفاق أوسع أبرمته منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها من بينهم روسيا للحد من الإمدادات حتى 2024، حيث تسعى المجموعة لتعزيز أسعار النفط المتدهورة لتعزيز الاقتصاد العالمي. وتضخ المجموعة، المعروفة باسم أوبك +، نحو 40 ٪ من الخام العالمي وخفضت 3.66 ملايين برميل يوميًا، بما يمثل 3.6 ٪ من الطلب العالمي. وقال محللو أبحاث ايه ان زد، في مذكرة «من المرجح أن تكون الخطوة التي اتخذتها السعودية مفاجئة بالنظر إلى أن التغيير الأخير في الحصص كان ساري المفعول منذ شهر فقط»، «ويبدو أن سوق النفط الآن ستكون أكثر إحكاما في النصف الثاني من العام».

وقالت شركة الاستشارات ريستاد إنرجي إن الخفض الإضافي من جانب السعودية من المرجح أن يعمق عجز السوق إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يوميا في يوليو، وهو ما قد يدفع الأسعار للارتفاع في الأسابيع المقبلة.

بينما قال محللو جولدمان ساكس إن الاجتماع كان «صعوديًا إلى حد ما» لأسواق النفط ويمكن أن يرفع أسعار برنت في ديسمبر 2023 بمقدار 1 إلى 6 دولارات للبرميل اعتمادًا على المدة التي تحافظ فيها السعودية على إنتاجها عند 9 ملايين برميل يوميًا خلال الأشهر الستة المقبلة.

ومع ذلك، سيكون للعديد من هذه التخفيضات تأثير حقيقي ضئيل، حيث خفضت المجموعة الأهداف لروسيا ونيجيريا وأنغولا لجعلها تتماشى مع مستويات الإنتاج الفعلية.

وعلى النقيض من ذلك، سُمح للإمارات العربية المتحدة برفع أهداف الإنتاج بنحو 200 ألف برميل يوميا إلى 3.22 ملايين برميل يوميا. وأضاف محللو ايه ان زد «سمح لدولة الإمارات العربية المتحدة بتوسيع الإنتاج على حساب الدول الأفريقية التي خفضت حصصها غير المستخدمة بموجب الاتفاقية الجديدة».

وقال كروفت من آر.بي.سي «إن استثمار شركة أدنوك الإماراتية في توسيع الطاقة الفائضة أثار مخاوف من أنها قد تتطلع في النهاية إلى الخروج من مجموعة المنتجين وتسييل هذه الاستثمارات بالكامل».

وقال «يبدو أن السماح بتعديل الحصة البالغة 200 ألف برميل يوميًا لعام 2024 يحل مشكلة عضويتها في أوبك في الوقت الحالي».

وقالت شركة بيكر هيوز في تقريرها الأسبوعي يوم الجمعة، إن عدد منصات الحفر العاملة في الولايات المتحدة انخفض بنسبة 15 إلى 555 الأسبوع الماضي، وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2022. وتباطأ الحفر منذ ديسمبر بسبب ضعف الأسعار وارتفاع التكاليف وتحويل الشركات الإنفاق على سداد المساهمين.

وتوقع محللون أن يرتفع خام برنت نحو 100 دولار للبرميل، حيث إن خفض الإنتاج السعودي قد يؤدي إلى تفاقم فجوة العرض. ومن المقرر أن يزداد النقص العالمي في إمدادات النفط الخام في الربع الثالث مع تعهد السعودية بتخفيضات إضافية للإنتاج اعتبارًا من يوليو في خطوة من المرجح أن تدفع برنت صوب 100 دولار للبرميل بحلول نهاية العام.

وقالت هيليما كروفت من آر.بي.سي كابيتال في مذكرة «السعودية لديها سجل حافل في تنفيذ التخفيضات المادية». «ومن ثم، نتوقع أن يصل الخفض الكامل من جانب واحد بمقدار مليون برميل يوميًا إلى السوق في يوليو، أي ما يقرب من ضعف الانخفاض المادي الحقيقي الذي شهدناه من مجموعة المنتجين منذ أكتوبر». وقال محللون إن الخطوة مهدت الطريق لتشديد الإمدادات ووضع 70 دولارا للبرميل تحت الأسعار، لكن من غير المرجح أن يدفع الخفض السعودي الأسعار للارتفاع بحدة على الفور حيث سيستغرق سحب المخزونات وقتا.

وقال فيفيك دار المحلل في بنك كومنولث الأسترالي في مذكرة «مع حماية المملكة العربية السعودية لأسعار النفط من الانزلاق إلى مستويات منخفضة للغاية عن طريق خفض الإنتاج، نعتقد أن أسواق النفط أصبحت الآن أكثر عرضة لعجز في وقت لاحق من هذا العام».

وأضاف دار، «نعتقد أن العقود الآجلة لخام برنت سترتفع إلى 85 دولارًا للبرميل بحلول الربع الرابع من عام 2023 حتى مع أخذ انتعاش الطلب الفاتر في الصين في الاعتبار». وقال محللا جولدمان ساكس دان ستروبفن، وكالوم بروس إن اجتماع أوبك + «الصاعد باعتدال» يعوض جزئيًا بعض المخاطر الهبوطية لتوقعات البنك لسعر ديسمبر 2023 عند 95 دولارًا للبرميل، بما في ذلك إمدادات أقوى من المتوقع من روسيا وإيران وفنزويلا وأضعف. - الطلب الصيني المتوقع.

وقال محللا ايه ان زد، دانييل هاينز، وسوني كوماري في مذكرة «من المرجح أن يضيف المستثمرون رهانات صعودية بأريحية لأن السعودية وأوبك ستوفران دعما إذا واجه السوق أي عقبات»، مع الحفاظ على هدفهم في نهاية العام عند 100 دولار للبرميل لخام برنت.

وأضاف المحللان، مع ذلك أن مكاسب السعر قد تكون محدودة على المدى القصير حتى تظهر علامات تشديد في السوق الفعلي. وقالا، إن احتمالية حدوث ارتفاع قوي في أسعار النفط الخام، زادت بشكل حاد حيث من المتوقع أن يتقلص العرض بشكل كبير في النصف الثاني من العام إذا أوقف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي رفع أسعار الفائدة وتراجع الاقتصاد الكلي.

وقالت انفيستنق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد في التعاملات الآسيوية المبكرة يوم الاثنين بعد أن تعهدت المملكة العربية السعودية بتخفيضات كبيرة في الإنتاج في يوليو، بينما اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها على تمديد تخفيضات الإمدادات حتى عام 2024. وقالت السعودية في اجتماع مطلع الأسبوع لأوبك + إنها ستخفض الإنتاج بنحو مليون برميل يوميا في يوليو إلى تسعة ملايين برميل يوميا. هذا بالإضافة إلى التخفيضات التي لا تقل عن 3.66 ملايين برميل يوميًا التي بدأتها أوبك + منذ أكتوبر 2022، والتي تم تمديدها حتى نهاية عام 2024 من نهاية عام 2023 خلال اجتماع يوم الأحد. ووافقت المجموعة أيضًا على خفض أهداف الإنتاج الإجمالية، بدءًا من يناير 2024، بمقدار 1.4 مليون برميل يوميًا. لكن الجزء الأكبر من هذه التخفيضات سيجعل أهداف الإنتاج لروسيا ونيجيريا وأنغولا تتماشى مع مستويات الإنتاج الحالية الحقيقية. وتأتي هذه الخطوة في الوقت الذي تسعى فيه المنظمة النفطية إلى توازن الاسواق والحفاظ على قيمة صادراتها الرئيسة، وتسعى السعودية أيضا لثني المضاربين عن المراهنة على أسعار النفط الخام التي شهدت زيادة كبيرة في الفائدة القصيرة هذا العام. وتأتي تخفيضات أوبك + وسط مخاوف من تباطؤ النمو الاقتصادي وضعف الطلب على أسعار النفط هذا العام، مع تكبد النفط الخام خمسة أشهر متتالية من الخسائر. وقدم خفض مفاجئ للإنتاج من المجموعة في أبريل، دفعة محدودة لأسعار النفط الخام، حيث كانت الأسواق قلقة بشأن تخلف الولايات المتحدة عن سداد ديون محتملة، كما ألقت القراءات الاقتصادية الضعيفة من الصين بظلال من الشكوك حول تعافي الطلب هذا العام.

وتبشر تخفيضات يوم الأحد الآن بتشديد أسواق النفط في النصف الثاني من عام 2023، ويمكن أن تحافظ على الأسعار مدعومة نسبيًا، حتى مع تدهور الظروف الاقتصادية وارتفاع أسعار الفائدة.

وأشارت سلسلة من القراءات الاقتصادية الضعيفة من الصين إلى انتعاش غير متكافئ في أكبر مستورد للنفط في العالم، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى تقييد الطلب في وقت لاحق من هذا العام. وتتصارع القوى الاقتصادية مثل منطقة اليورو والولايات المتحدة أيضًا مع تباطؤ في نشاط التصنيع هذا العام، والذي من المتوقع أن يؤثر على النمو الاقتصادي هذا العام.

من المتوقع أيضًا أن تظل أسعار الفائدة في الولايات المتحدة أعلى لفترة أطول، خاصة وأن الوظائف غير الزراعية نمت أكثر من المتوقع خلال شهر مايو.

المملكة تنجح في إدارتها الحازمة لسوق الطاقة العالمي بأقوى التدابير والرؤى الحكيمة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

كانت نتيجة اجتماع أوبك + أمس الأول الأحد متفائلة، حيث اتخذت المملكة العربية السعودية تدابير للسيطرة على رواية سوق النفط بعد أسابيع من التحديات التي أثارها المضاربون، وبالإضافة إلى تمديد الخفض الطوعي السابق للإنتاج حتى نهاية عام 2024، التزم أكبر منتج في أوبك بخفض 1 مليون برميل في اليوم في يوليو والذي يمكن تجديده على أساس شهري. وقبل مناقشة نتائج اجتماع تحالف أوبك+ يوم الاحد، قالت النشرة اليومية لشركة إينرجي اوتلوك ادفايزرز الأميركية، «نود أن نذكركم بما كتبناه يوم الجمعة 2 يونيو حول اجتماع أوبك + حيث قلنا»، تواجه أوبك موقفًا صعبًا، ولهذا السبب، فإن اجتماع يوم الأحد مهم للغاية، إذ سيحصل المضاربون الهابطون على رحلة مجانية في الأسبوعين المقبلين إذا قررت أوبك + عدم فعل أي شيء. وإذا انتهى الأمر بالمجموعة إلى خفض الإنتاج بشكل كبير، فسيؤدي ذلك إلى إبطال توقعات أوبك الصعودية بشأن الطلب العالمي على النفط، وسيعطي الصين أيضًا سببًا للإفراج عن النفط من مخزوناتها. لكن البقاء على المسار، أو أي شيء قريب منه، هو الخيار الأفضل لأوبك + مع التأكيد على أهمية الامتثال. وإذا قررت المجموعة إجراء تخفيضات إضافية، فستفقد مصداقيتها كمنظمة بحثية (بسبب توقعاتها الصعودية بشأن الطلب العالمي على النفط)، وستحقق الصين أرباحًا ضخمة لأنها تبيع النفط المخفض الذي اشترته سابقًا وخزنه في قوائم الجرد التجارية والاستراتيجية. وإذا كانت أوبك + جادة بشأن إدارة سوق النفط ومعاقبة البائعين على المكشوف، فيمكن للمجموعة أيضًا إجراء تخفيضات طوعية إضافية سيتم تنفيذها من قبل كبار المنتجين، ولكن لشهر يوليو فقط، واستئناف الاجتماعات الوزارية الشهرية بعد ذلك. وتُظهر البيانات أن أفضل إدارة للسوق في تاريخ أوبك كانت في عامي 2021 و2022 عندما اعتادت أوبك + عقد اجتماعاتها الشهرية للجنة المراقبة الوزارية المشتركة، لقد ضعفت السوق بشكل كبير منذ أن توقفت مجموعة النفط عن الاجتماع على أساس شهري واختارت العودة إلى الاجتماعين المفوضين كل عام، وتم استبعاد تأثير اجتماعات لجنة المراقبة الوزارية المشتركة، التي تعقد حاليًا كل شهرين، من قبل السوق.

وذكر التقرير بأنه «تم تبني التخفيضات الطوعية التي أوصينا بها اليوم من قبل المملكة العربية السعودية التي أعلنت أنها ستخفض 1 مليون برميل في اليوم فقط في يوليو -كما توقعنا- ثم إعادة التقييم في نهاية كل شهر. نحن نفسر قرار إجراء إعادة التقييم على أنه يعادل الاجتماعات الشهرية التي أوصينا بها في تعليقنا».

ومن خلال تطبيق خفض كبير للإنتاج، بالإضافة إلى التخفيضات السابقة الموجودة بالفعل، وإعادة التقييم في نهاية كل شهر، تهدف المملكة العربية السعودية إلى استقرار السوق، وتقليل التقلبات، وزيادة الأسعار والإيرادات.

وبين التقرير بأنه «إذا أخذنا بالقيمة الاسمية، فإن الخفض الطوعي الإضافي للمملكة العربية السعودية يتناقض مع التوقعات الصاعدة لأوبك. لقد جادلنا في تعليق يوم الجمعة بأنه إذا انتهى الأمر بخفض أوبك + للإنتاج بشكل كبير، فسيؤدي ذلك إلى إبطال توقعات أوبك الصعودية بشأن النفط العالمي». وكشفت النشرة اليومية للشركة الأميركية الاستشارية لأفاق النفط، «كانت وجهة نظرنا الأولية هي أنه من المهم للغاية إذا كان التخفيض السعودي استجابة لانخفاض الطلب. لكن القصة مختلفة الآن». يهدف الخفض الإضافي للإنتاج الذي تم الإعلان عنه يوم الاحد في المقام الأول إلى استعادة السيطرة على السرد وإجبار عمليات بيع النفط على الخروج من السوق، هذا هو الهدف. لذلك، لا تزال توقعات أوبك الصعودية قائمة ولا يوجد تناقض مباشر بين تحرك المملكة العربية السعودية اليوم وتقديرات أوبك الصعودية للطلب العالمي على النفط. وحول احتياطي البترول الاستراتيجي الصيني، ناقش التقرير مشكلة أخرى تكمن في الخفض الكبير للإنتاج الذي سيضع ضغطًا تصاعديًا على أسعار النفط. ومع ذلك، ستستخدم الصين مخزوناتها التجارية واحتياطي البترول الاستراتيجي لمنع الأسعار من الارتفاع أو دفعها للأسفل.

وقالت النشرة «نعتقد أن أسعار النفط يمكن أن ترتفع بمقدار 10 دولارات إضافية أو نحو ذلك في الأشهر المقبلة حتى مع سحب النفط الصيني». لكن بما أن الهدف السعودي هو استعادة الرواية من عجز النفط، فسيكون ذلك ممكنًا حتى لو سحبت الصين النفط من مخزوناتها، وخاصة إذا بقيت التوقعات الصاعدة للطلب العالمي على النفط سليمة في غياب الركود. وبمجرد أن تنتهي المملكة العربية السعودية من أزمة النفط، سيحتاج المنتج الرئيس في أوبك إلى معالجة احتكار الصين لأسعار النفط

وتتمثل أصعب مهمة لأوبك + في إقناع روسيا بالامتناع عن منح الصين فرصًا لتجديد مخزوناتها، وخاصة احتياطي البترول الاستراتيجي. «في رأينا، يجب إجراء المحادثات في بكين وليس في فيينا. وتتمتع كل من روسيا والسعودية بعلاقات قوية مع الصين، وعليهما إقناع المستهلك الآسيوي العملاق للنفط باستخدام مخزوناته بحكمة. كما نجحت المملكة العربية السعودية على جبهة أخرى في اجتماع الأحد، إذ تمت تلبية مطالب الإمارات من خلال تغيير خط الأساس لحساب الحصة. وهذا يعطي الإمارات زيادة قدرها 200 ألف برميل في اليوم في حصتها اعتبارًا من العام المقبل. في غضون ذلك، تمكن جميع منتجي النفط الأفارقة من تأمين تغيير في خطوط الأساس الخاصة بهم اعتبارًا من عام 2024. وهذا مهم من ناحيتين، أولاً، يزيل التوتر والمخاطر والتقلبات لبقية العام، وثانيًا، ليس له أي تأثير على السوق في عام 2024 منذ أن مددت المملكة العربية السعودية تخفيضاتها الطوعية البالغة 500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية عام 2024 – وهي حصة تغطي الزيادات في حصة الإنتاج للأعضاء الآخرين.

وقالت النشرة «وكما أوضحنا في التقارير السابقة، فإن نتيجة اجتماع أوبك + ليست كافية للتجار والمحللين لاستخلاص استنتاجات مؤكدة حتى تصدر شركة أرامكو السعودية أسعار البيع الرسمية الخاصة بها. وعادة ما يحذو منتجي النفط الآخرون حذوهم. ونظرًا لأن جميع التغييرات في اجتماع الاحد تم الإعلان عنها فقط من قبل المملكة العربية السعودية، يجب أن تعكس برامج أسعار البيع الرسمية المصالح والإجراءات السعودية.

ويمكن للمرء أن يجادل بأن أرامكو قد تواجه مشاكل في بيع بعض نفطها الخام بسبب ارتفاع أسعار النفط المفتوحة مقارنة بالأسعار التي يقدمها المنتجون الآخرون. وهذا يعني أن جزءًا من خفض الإنتاج السعودي ناتج عن تراجع الطلب على الخام السعودي. وسواء كان الهدف من التخفيض هو استعادة السيطرة على سرد السوق، أو ما إذا كان استجابة لضعف الطلب، أو للحفاظ على الطلب على النفط، فمن الواضح أن أرامكو هذا الشهر عليها خفض أسعار البيع المفتوحة أو على الأقل الإبقاء عليها دون تغيير.

وكشف التقرير بأن الإجراء الأمثل لأوبك +، «والذي أوصينا به في نشرتنا الإخبارية الأسبوعية في 3 ديسمبر، يحدث الآن. تريد المملكة العربية السعودية السيطرة على السرد من خلال خلق والحفاظ على تخلف حاد.

وفي حين أن هذا أمر صعودي، لأنه سيرفع الأسعار بشكل كبير، إلا أنه سيقابل برد كبير من الصين التي ستسحب النفط من مخزوناتها، بما في ذلك احتياطي البترول الاستراتيجي. وستكون النتيجة زيادة في الأسعار في بيئة تضع فيها المملكة العربية السعودية الأرضية، بينما تضع الصين السقف. وستظل الأسعار في النصف الثاني من عام 2023 ترتفع بشكل ملموس. وسيحاول المضاربون ممارسة لعبتهم والاستفادة من التقلبات، ولكن على الأرجح بمتوسط سعر أعلى.

وما زالت توقعات سوق النفط التي نشرتها شركة انيرجي اوتلوك ادفايزرز الأميركية، في يناير سارية. وقالت «وفي التحديث الذي ستنشره لاحقاً، سنقوم بشكل أساسي بضبط بعض الأرقام، ولكن بناءً على التحديثات التي أجريناها حتى الآن، لا تزال التوقعات العامة كما هي ومفادها: بدون حدوث ركود، سيزداد الطلب العالمي على النفط وستنخفض المخزونات.

محللون: «أوبك +» أرسلت إشارة واضحة للسوق .. دعم الاستقرار وتعزيز الاستثمارات

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما قويا بعد نجاح الاجتماع الوزاري لتحالف "أوبك+" والتوصل إلى اتفاق جديد لتمديد تخفيضات الإنتاج خاصة مع تعهد السعودية -أكبر مصدر للنفط في العالم- بخفض إضافي للإنتاج بمقدار مليون برميل يوميا في يوليو المقبل فقط، قابل للتمديد، في إطار تصديها لظروف اقتصاد كلي غير مواتية أدت لتثبيط الأسواق.

وقال لـ"الاقتصادية"، محللون نفطيون إن اجتماع وزراء "أوبك+" وافق بشكل غير مفاجئ وداعم للسوق على تمديد تخفيضات الإنتاج الحالية البالغة 3.66 مليون برميل يوميا حتى نهاية هذا العام وخفض الإنتاج المجمع بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا أخرى من بداية 2024.

وأوضح المحللون أن "أوبك+" أرسلت إشارة واضحة للسوق بأهمية دعم الأسعار لتعزيز الاستثمارات.

وذكروا أنه على الرغم من أن بعض الدول المنتجة لا تستطيع الاستفادة بشكل كامل من حصص الإنتاج الخاصة بها إلا أنها لم تكن مستعدة للتخلي عنها، حيث يسعى عديد منهم إلى استثمارات جديدة لتعزيز الإنتاج في الأعوام المقبلة، كما يستمر قلقها بشأن تأثير ذلك على جاذبيتها للمستثمرين الأجانب.

وقال روس كيندي، العضو المنتدب لشركة "كيو إتش أيه" لخدمات الطاقة، إن اجتماع وزراء "أوبك+" كان له مردود إيجابي على السوق النفطية وعكس الدور المحوري للسعودية في قيادة المنتجين وإدارة المعروض النفطي العالمي بكفاءة، موضحا أن الخفض الإضافي للسعودية سيساعد بقية أعضاء "أوبك+" ولن يضطر الأعضاء الآخرون إلى إجراء تخفيضات أكبر في إنتاجهم.

وأكد أن السعودية ستقوم بتحمل العبء الأكبر للخفض.

من جانبه، قال دامير تسبرات، مدير تنمية الأعمال في شركة "تكنيك جروب" الدولية، إن الاتجاه الصعودي عاد إلى سوق النفط الخام مع فرض مزيد من قيود الإنتاج من جانب تحالف "أوبك+" ولكن التوترات وغياب اليقين في السوق النفطية ما زال مستمرا، خاصة مع اقتراب موعد اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في 14 يونيو، حيث إن السوق في فترة التعتيم مع تنامي حالة عدم اليقين والمضاربة واستمرار التقلبات عبر الأسواق بما في ذلك أسعار النفط.

وأشار إلى أهمية قرار السعودية خفض إمدادات النفط، حيث إنها خطوة جريئة وتمثل نوعا من الدعم والمساندة للحلفاء في "أوبك+" خاصة روسيا والإمارات والذين ضمنا حصة إنتاج أعلى لعام 2024.

من ناحيته، أكد بيتر باخر، المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، أن "أوبك+" تواصل سياسات تقييد المعروض النفطي بعدما أعلنت خفضا مفاجئا للإمدادات بنحو 1.6 مليون برميل يوميا في أوائل أبريل الماضي، ولكن منذ ذلك الحين أثرت البيانات الاقتصادية الضعيفة من الصين على العقود الآجلة للنفط التي انخفضت 11 في المائة في مايو الماضي. وأشار إلى تعهد الأمير عبدالعزيز بن سلمان، وزير الطاقة بأنه سيفعل كل ما هو ضروري لتحقيق الاستقرار في هذه السوق خاصة أن أسعار النفط تتأثر بتراجع التوقعات الاقتصادية وتحديدا في الصين، لافتا إلى تعهد دول "أوبك+" بالإبقاء على التخفيضات الحالية حتى نهاية 2024. بدورها، توقعت أرفي ناهار، مختص شؤون النفط والغاز في شركة "أفريكان ليدرشيب" الدولية، أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى مستوى قياسي هذا العام، حيث يتواكب ذلك مع التخفيضات الإضافية لإنتاج "أوبك+"، ما يعزز المكاسب، موضحة أن الإمارات حصلت في اجتماع الأحد على دفعة على إنتاجها للعام المقبل بعد الاتفاق على قيام بعض المنتجين بالتخلي عن جزء من حصصهم غير المستخدمة. وأضافت أن روسيا مددت قيودها الحالية لمدة 12 شهرا حتى نهاية 2024، وهي تتنافس بشكل متزايد مع حلفائها في الأسواق الآسيوية منذ حظر أوروبا معظم وارداتها من النفط.

وفيما يخص الأسعار، ارتفعت العقود الآجلة لمزيج برنت 58 سنتا أو 0.76 في المائة لتبلغ عند التسوية أمس 76.71 دولار للبرميل، بحسب "رويترز".

بينما زادت العقود الآجلة للخام الأمريكي 41 سنتا أو 0.57 في المائة لتبلغ عند التسوية 72.15 دولار للبرميل.

وتواصل بذلك عقود الخامين مكاسبها إثر صعودها 2 في المائة الجمعة.

وعمليات الخفض الطوعية، التي تعهدت بها السعودية الأحد جاءت إضافة إلى اتفاق أوسع نطاقا لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها في تكتل "أوبك+"، ومن بينها روسيا، للحد من الإمدادات حتى العام المقبل مع سعي التكتل لتعزيز أسعار النفط.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام "أوبك" وسجل سعرها 73.35 دولار للبرميل الجمعة مقابل 72.79 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" أمس أن سعر السلة، التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء حقق أول ارتفاع عقب انخفاض سابق، وأن السلة خسرت نحو ثلاثة دولارات، مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 76.25 دولار للبرميل.

أكبر فعالية مزاد عالمي لتداول أرصدة الكربون .. تعزيز مبادرة السعودية نحو الحياد الصفري

الاقتصادية

تعتزم شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية عقد أكبر فعالية مزاد لتداول أرصدة الكربون في العاصمة الكينية، نيروبي يوم 14 حزيران (يونيو) الجاري، ومن المتوقع أن يشهد الحدث بيع أكثر من مليوني طن من أرصدة الكربون عالية الجودة المتوافقة مع معايير «كورسيا» والمسجلة لدى منظمة «فيرا» وستشارك في الفعالية أكثر من 15 شركة من السعودية ودول أخرى. وأسس صندوق الاستثمارات العامة بالتعاون مع مجموعة تداول السعودية شركة «سوق الكربون الطوعي الإقليمية»، لتوفير التوجيهات والموارد اللازمة لدعم قطاعات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومساعدتها على تأدية دورها في جهود التحول العالمي إلى الحياد الصفري. وسيتسنى للشركات المشترية استخدام هذه الأرصدة لتعويض أثر انبعاثاتها الكربونية، وتعزيز إسهاماتها في التحول العالمي نحو الحياد الصفري. ويأتي اختيار مدينة نيروبي موقعا لإقامة فعالية المزاد؛ بهدف تأكيد الدور المهم لأسواق الكربون الطوعية في استقطاب الاستثمارات، وجلبها إلى الاقتصادات الناشئة، إضافة إلى جذب التمويل لأرصدة الكربون الإفريقية، وتأكيد التزام شركة «سوق الكربون الطوعي الإقليمية» بإحداث تغيير إيجابي. وتتمثل مهمة الشركة في تأسيس سوق قوية قادرة على إصدار وتداول أرصدة الكربون، واستخدامها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما سيكون لها دور محوري في تيسير التحول إلى اقتصاد عالمي منخفض الكربون. وتعد فعالية مزاد نيروبي الحدث الثاني الذي تنظمه شركة «سوق الكربون الطوعي الإقليمية»، حيث نظمت الشركة في تشرين الأول (أكتوبر) 2022، أول مزاد لها ضمن الدورة السادسة لمبادرة مستقبل الاستثمار في مدينة الرياض، الذي تم تصنيفه المزاد الأكبر من نوعه على مستوى العالم، وجرى خلاله مزايدة 1.4 مليون طن من أرصدة الكربون بنجاح، أي ما يعوض تقريبا الانبعاثات الصادرة من نحو 250 ألف سيارة عائلية على مدار عام كامل. ويتم إصدار أرصدة الكربون من خلال مشاريع تتفادى إصدار الانبعاثات الكربونية عبر استخدام مصادر الطاقة المتجددة أو تقنيات تحسين كفاءة الطاقة، أو من خلال مشاريع تعمل على التقاط الانبعاثات من الجو وتخزينها، والتي تعرف باسم مشاريع إزالة الكربون، كما تعمل شركة «سوق الكربون الطوعي الإقليمية» على طرح حلول تلائم احتياجات السوق من أجل تعزيز العمل المناخي عبر دعم مشاريع قادرة على تحقيق خفض كبير وسريع في الانبعاثات.

وتشمل فعالية مزاد نيروبي مجموعة متنوعة من المشاريع التي تتفادى وتزيل انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، التي يوجد عديد منها في إفريقيا، ومن بينها مشاريع توريد مواقد طهي نظيفة ومحسنة في كينيا ورواندا، ومشاريع للطاقة المتجددة في مصر وجنوب إفريقيا.

وأوضحت رانيا نشار رئيس مجلس إدارة شركة «سوق الكربون الطوعي الإقليمية»، أن الشركة تعد عامل تمكين رئيسا في التعامل مع متطلبات الطاقة الحالية بطريقة مسؤولة ومبتكرة، وتتماشى مع جهود صندوق الاستثمارات العامة الهادفة إلى الإسهام في الحد من الآثار المترتبة على تغيرات المناخ، وبما يتماشى مع مبادرات المملكة لتحقيق أهداف الحياد الصفري بحلول عام 2060.

وستسهم فعالية المزاد في تعزيز عمق وحجم شركة «سوق الكربون الطوعي الإقليمية»؛ لتتمكن من تحقيق تغيير إيجابي وتسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

فيما أفادت ريهام الجيزي الرئيس التنفيذي لشركة «سوق الكربون الطوعي الإقليمية»، بأن هذا المزاد يمثل معلما تاريخيا بارزا في مسيرة تطوير أسواق الكربون الطوعية، ويشجع الشركات على تعويض انبعاثاتها الكربونية أثناء سعيها نحو تحقيق أهدافها المتعلقة بخفض الانبعاثات، إلى جانب تسليط الضوء على قدرة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على العمل جنبا إلى جنب؛ لتعزيز مبادرات العمل المناخي القائمة على الابتكار في الاقتصادات الناشئة، حيث تحتاج دول جنوب العالم إلى استثمارات مالية ضخمة في التخفيف من حدة المناخ، وبالنظر إلى موقعنا، فإننا مؤهلون للعمل من كثب مع مطوري المشاريع؛ لتوجيه التمويل للمشاريع التي تحدث تأثيرا مناخيا، وتوفر فرصا اقتصادية في هذه المناطق».

3 أسباب وراء اتفاق «أوبك +» على خفض إنتاج النفط الاقتصادية

اتفق تحالف "أوبك +"، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، على اتفاق جديد لخفض الإنتاج الأحد. وينتج التحالف 40 في المائة من النفط الخام في العالم، بحسب "رويترز".

وستخفض السعودية، أكبر منتج للنفط في التحالف، إنتاجها بقدر أكبر في تموز (يوليو) في إطار اتفاق أشمل لـ"أوبك +" لخفض الإمدادات حتى 2024 في وقت يحاول التحالف فيه التصدي لتراجع أسعار النفط.

وساعدت تخفيضات الإنتاج الكبيرة التي أعلنها التحالف بشكل مفاجئ في نيسان (أبريل) على رفع الأسعار بنحو تسعة دولارات للبرميل إلى ما فوق 87 دولارا للبرميل في الأيام التي تلت الإعلان عنها، لكن أسعار خام برنت فقدت مكاسبها منذ ذلك الحين.

وإضافة إلى تمديد التخفيضات الحالية البالغ حجمها 3.66 مليون برميل يوميا، اتفق تحالف "أوبك +" الأحد على خفض أهداف الإنتاج الإجمالية بمقدار 1.4 مليون برميل يوميا إضافية بدءا من يناير 2024 ليتراجع إجمالي إنتاج التحالف إلى 40.46 مليون برميل يوميا.

وشملت التغييرات خفض حصص الإنتاج الخاصة بروسيا ونيجيريا وأنجولا لتتماشى مع مستويات الإنتاج الحالية.

مخاوف بشأن ضعف الطلب العالمي

أثارت البيانات الواردة من الصين مخاوف من تباطؤ تعافي الاقتصاد بعد رفع قيود الإغلاق الخاصة بجائحة كورونا في ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم. وقال ألكسندر نوفاك نائب رئيس الوزراء الروسي: إن هناك "تدخلا في آليات السوق"، وهو تعبير تستخدمه موسكو للإشارة للحد الأقصى المفروض من الغرب على أسعار النفط الروسي.

وأدت المخاوف من حدوث أزمة مصرفية أخرى في الأشهر الأخيرة إلى قيام المستثمرين ببيع الأصول ذات المخاطر العالية، مثل السلع، في ظل انخفاض أسعار النفط إلى ما يقرب من 70 دولارا للبرميل من ذروة بلغت 139 دولارا في مارس 2022.

وقد يؤدي حدوث ركود عالمي إلى انخفاض أسعار النفط.

وفرضت المخاوف بشأن مفاوضات سقف الدين الأمريكي ضغوطا على أسعار النفط، رغم أن القلق من تخلف أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم عن سداد ديونها تراجع منذ توصل الحزبين الجمهوري والديمقراطي إلى اتفاق الأسبوع الماضي.

معاقبة المضاربين

سيعاقب خفض إنتاج النفط المزمع البائعين على المكشوف أيضا الذين يراهنون على انخفاض الأسعار. وحذر الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة التجار في عام 2020 من زيادة المراهنة في سوق النفط، وقال إنه سيحاول جعل السوق متقلبة، وتعهد بأن الذين يقامرون على سعر النفط سيتألمون.

وكرر تحذيره الأسبوع الماضي حين طلب من المضاربين توخي الحذر، ما فسره عديد من مراقبي السوق والمستثمرين على أنه إشارة إلى أن "أوبك +" قد تدرس زيادة خفض الإنتاج.

الإنتاج الأمريكي

تتوقع الحكومة الأمريكية أن يرتفع إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام بنسبة 5.1 في المائة إلى 12.53 مليون برميل يوميا في 2023، وبنسبة 1.3 في المائة إلى 12.69 مليون برميل يوميا في 2024.

يأتي ذلك مقارنة بإنتاج نحو عشرة ملايين برميل يوميا حتى 2018.

وفي غضون ذلك، قالت وزارة الطاقة السعودية: إن إنتاج المملكة، الذي يشكل الجزء الأكبر من إنتاج "أوبك +"، سينخفض إلى تسعة ملايين برميل يوميا في يوليو من نحو عشرة ملايين برميل يوميا في مايو، وذلك في أكبر خفض تجريه منذ أعوام.
ومن المقرر أن يعاود الإنتاج السعودي الارتفاع إلى نحو عشرة ملايين برميل يوميا بدءا من آب (أغسطس)، ما لم تدفع ظروف السوق المملكة إلى تمديد الخفض.

وتستهدف روسيا، ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، إنتاج نحو 9.5 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام و9.3 مليون برميل يوميا العام المقبل.

جهود سعودية لحماية أكبر منتجي النفط من تقلص النمو الاقتصادي العالمي

الرياض: بندر مسلم

الشرق الأوسط

في الوقت الذي قررت الحكومة السعودية خفض إنتاجها 1.5 مليون برميل يومياً بشكل طوعي إلى مستوى 9 ملايين برميل يومياً، بعد اجتماع «أوبك بلس»، أمس (الأحد)، في العاصمة السويسرية فيينا، أشار محللون اقتصاديون لـ«الشرق الأوسط»، إلى أهمية القرار لدعم أسواق النفط العالمية وحماية المنتجين والمستهلكين على حد سواءً من الأضرار، إضافةً إلى الحد من تقلص النمو الاقتصادي الدولي الذي يؤكد بدوره تراجع الطلب على المنتج.

وأكد الخبراء أهمية توحيد قرار أعضاء (أوبك بلس) والاستمرار في سياسة الخفض الطوعي وتعديل خطوط الإنتاج بما يتناسب مع قدرات الكثير من البلدان المنتجة للنفط.

حماية الأسواق

وقال الدكتور أسامة العبيدي، المستشار وأستاذ القانون التجاري الدولي، لـ«الشرق الأوسط»، إن قرار مجموعة (أوبك بلس) جاء لحماية استقرار الأسعار من التقلبات الشديدة التي تؤدي إلى الإضرار بالمنتجين والمستهلكين على حد سواء، وأيضاً للحد من تقلص النمو الاقتصادي العالمي الذي يؤدي بدوره إلى تراجع حجم الطلب.

وأبان الدكتور العبيدي أن التقلب الشديد في الأسعار يؤدي إلى تراجع كفاءة إنتاج النفط واستهلاكه.

واستطرد المستشار وأستاذ القانون التجاري الدولي: «لا بد لدول (أوبك بلس) من الدفاع عن حصتها السوقية و تحقيق الاستقرار لهذا السوق كون البلدان الأعضاء تعد الحامية للقطاع كونها المنتجة الأكبر عالمياً».

الاقتصاد العالمي

وتطرق الدكتور العبيدي إلى أن سياسة «أوبك بلس» بقيادة السعودية، تمكّنت من تحقيق التوازن للأسواق الدولية وتعزيز استقرار الاقتصاد العالمي.

ووفقاً للدكتور العبيدي، فإن جهود السعودية مهمة للقضاء على التقلبات الشديدة في السوق النفطية لمنع حدوث انخفاض في الطلب العالمي ولدعم استقرار الأسواق وتوازنها.

وبيّن أن المملكة بسياستها في الخفض الطوعي مع الدول الأعضاء في «أوبك بلس» نجحت في الحد من تقلبات الأسعار وضمان توافر إمدادات كافية من المنتج للأسواق العالمية.

عدالة التوزيع

من جهته، ذكر الدكتور فهد بن جمعة، الخبير الاقتصادي، لـ«الشرق الأوسط»، أن تعيين جهات حيادية لمراقبة مستوى إنتاج (أوبك بلس) خطوة متقدمة وغير مسبوقة وتحقق عدالة توزيع خطوط الإنتاج وتحديد الخفض بكل شفافية.

وأضاف فهد بن جمعة أن تخفيض السعودية إنتاجها بمليون برميل يومياً ابتداءً من يوليو (تموز) المقبل، يؤكد النظرة مستقبلية الصحيحة للأسواق العالمية للحفاظ على استقرار النفط.

الجهود الاحترازية

كان مصدر مسؤول في وزارة الطاقة السعودية قد ذكر، أمس، بعد اجتماع «أوبك بلس»، أن التخفيضات الطوعية الإضافية في إنتاج نفط البلاد بمقدار مليون برميل يومياً، ستبدأ من يوليو القادم ولمدة شهر قابلة للتمديد، ليصبح إنتاج المملكة 9 ملايين برميل يومياً، رغم طموحات المملكة للوصول إلى 13 مليون برميل يومياً.

وطبقاً للمصدر، تخفيض السعودية التطوعي الإضافي، جاء لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول «أوبك بلس» بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها.

وقررت دول «أوبك بلس» تعديل مستوى إنتاجها إلى 40.4 مليون برميل يومياً اعتباراً من يناير (كانون الثاني) 2024 ولمدة عام، وانتهى الاجتماع بالموافقة على خفض الإنتاج بمقدار 3.66 مليون برميل يومياً.

«ستاندرد تشارترد» يصدر أول «ضمان أخضر» في السعودية

الشرق الأوسط

أعلن بنك «ستاندرد تشارترد» إصدار أول «ضمان أخضر» في المملكة العربية السعودية لشركة «لارسن آند توبرو» (L&T)، الرائدة عالمياً في مشاريع الهندسة والتوريد والبناء. ويتم إصدار الضمان الأخضر لتطوير مشروع الهيدروجين الأخضر في نيوم، حيث ستعمل «لارسن آند توبرو السعودية» على التصميم والتوريد المحلي والبناء والتشغيل للحزم الكهربائية المتجددة والشبكات، في حين ستتولى «لارسن آند توبرو م م ح» عمليات التوريد الدولي. وهما شركتان تابعتان لمجموعة «لارسن آند توبرو».

يعكس هذا الإطلاق التزام البنك بدعم المشاريع المستدامة وتعزيز تطوير التكنولوجيا الخضراء في المملكة وخارجها. ويهدف مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر إلى إنتاج الهيدروجين من مصادر الطاقة المتجددة، ما سيؤدي إلى الحد من انبعاثات الكربون، تماشياً مع «رؤية المملكة 2030».

وفي هذا الإطار، صرّح شنكر رامان، المدير المالي لمجموعة «لارسن آند توبرو»، قائلاً: «يمثّل هذا الإعلان علامة بارزة أخرى في الشراكة التعاونية طويلة الأمد التي تجمع بين (لارسن آند توبرو) و(ستاندرد تشارترد). وهو يعكس التزامنا نحو تحقيق الاستدامة، والنهوض بالتمويل المستدام وترسيخ القوة التحويلية للجهود التعاونية. ونؤكّد من خلال هذه المبادرات على قوة الشراكات في تعزيز التنمية والممارسات المستدامة. كما سنواصل التركيز على تنمية أعمالنا الخضراء في السعودية بالشراكة مع (ستاندرد تشارترد)، أحد أبرز البنوك التي نتعامل معها، وبدعمه المستمر لنا».

وتعليقاً على هذا الإعلان، صرّح محمد سلامة، الرئيس الإقليمي للخدمات المصرفية التجارية والمؤسسية في «ستاندرد تشارترد» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قائلاً: «يسعدنا إصدار أول ضمان مستدام في المملكة يدعم نموّ الهيدروجين الأخضر وتطويره. ونحن على يقين في (ستاندرد تشارترد) أنّ الابتكار التكنولوجي والمالي يتمتّع بأهمية بالغة في دعم التحوّل العالمي نحو اقتصاد منخفض الكربون».

ويُشار إلى أنّ الضمان المستدام الصادر عن «ستاندرد تشارترد» سيضمن حصول «لارسن آند توبرو» على الدعم المالي اللازم لتطوير المزارع الريحية والشمسية لدعم توليد الهيدروجين الأخضر ضمن هذا المشروع، مع تلبية معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات الخاصة بالبنك.

ومن المتوقع أن يلعب مشروع الهيدروجين الأخضر دوراً بارزاً في خفض انبعاثات الكربون وتعزيز التنمية المستدامة في السعودية. كما سيساهم في جهود المملكة المستمرة للتقليل من اعتمادها على النفط.

أسعار النفط تقفز 2 ٪ تفاؤلاً بخفض الإنتاج السعودي

عكاظ

تفاعلت أسعار النفط إيجاباً مع تصريحات السعودية وست دول أخرى بخفض الإنتاج بما يعادل 500 ألف برميل حتى نهاية العام القادم 2024، مع خفض إضافي للإنتاج بواقع مليون برميل في شهر يوليو، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة ٪2 في بداية تداولاتها الأسبوعية أمس (الإثنين).

وكانت كل من دول «روسيا، العراق، عمان، الإمارات، الجزائر، الكويت» قد أعلنت خفض إنتاجها، وهو ما دفع العقود الآجلة لخام برنت إلى الارتفاع بما يعادل 1.33 دولار بنسبة ٪1.75 مسجلة 77.46 دولار، بعد أن وصلت في وقت سابق من الجلسة لمستوى أعلى بلغ 78.73 دولار للبرميل.

وصعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.38 دولار بنسبة ٪1.92 مسجلاً 72.12 دولار للبرميل بعد أن لامس خلالها مستوى مرتفعاً بلغ 75.06 دولار للبرميل.

وكانت مجموعة «أوبك بلس»، قد أعلنت أن أعضاء التحالف سيخفضون مستوى الإنتاج المستهدف لعام 2024 بواقع 1.4 مليون برميل عن مستهدفات الإنتاج الحالية. وتعليقاً على قرار السعودية بخفض إنتاجها الطوعي، كشف وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان قائلاً: «إن قرار خفض إنتاج النفط قرار تحوطي، وسنستمر بالتحوط طالما لم نرَ وضوحاً واستقراراً في السوق، ومهمتنا منح سوق النفط البيانات الواضحة لأجل الاستقرار».

ولفت إلى أن جهات مستقلة ستعمل مع دول «أوبك بلس» بشأن تقييم إنتاجها في 2024، وقال: «الجهات المستقلة ستنهي الجدل السابق حول بيانات الإنتاج في (أوبك بلس)». وبشأن بيانات روسيا، قال الأمير عبدالعزيز: «بحثنا مع روسيا مسألة إنتاجها وطلبنا منها توضيحاً ببياناتها، وقد عززنا مفهوم الشفافية مع روسيا حول أرقام إنتاجها النفطي». وأشار إلى أن اجتماع «أوبك» كان بنّاء ويسهم باستقرار أسواق النفط، مضيفاً: «الإجراءات الأخيرة تعكس مسؤوليتنا كبنك مركزي ناضج للنفط»، جاء ذلك وفقاً لتصريحاته إلى «العربية». وأضاف قائلاً: «نريد أن نثبت للعالم أننا نمتلك أدوات استقرار السوق النفطية.. قرارنا يساعد على تعزيز استقرار الأسواق ويمنع التذبذب، لأن استقرار الأسواق أهم شيء لدينا، ولسنا قلقين على الإمدادات في العام القادم، ولا نستهدف أسعار نفط محددة، بل نهدف لتقليل التذبذب في السوق».

كيف يرى المحللون تمديد تخفيضات «أوبك+»؟

غالب درويش

اندبندنت

صعدت أسعار النفط بأكثر من اثنين في المئة في بداية تعاملات الأسبوع، اليوم الإثنين، بعد اتفاق تحالف «أوبك+» وتعهد السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، بخفض الإنتاج بمقدار مليون برميل أخرى اعتباراً من يوليو (تموز) المقبل، ولحقت بالقرار السعودي، ست دول منتجة هي روسيا والعراق وسلطنة عمان والإمارات والجزائر والكويت.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.68 دولار أو ما يعادل 2.21 في المئة لتسجل 77.81 دولار للبرميل بعد أن سجلت في وقت سابق ارتفاعاً بنسبة خمسة في المئة.

وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.31 دولار أو ما يعادل 1.81 في المئة ليسجل 73.04 دولار للبرميل بعد أن لامس أعلى مستوى خلال اليوم عند 75.06 دولار للبرميل.

قرار «أوبك+»

وقرر تحالف «أوبك+»، في اجتماعه أمس الأحد تعديل مستوى إنتاجه إلى 40.4 مليون برميل يومياً، اعتباراً من يناير (كانون الثاني) 2024 ولمدة عام.

وقال «أوبك+» في بيان، إنه جرى الاتفاق على عقد الاجتماع الوزاري للتحالف الذي يضم أعضاء المنظمة ومنتجين من خارجها بينهم روسيا كل ستة أشهر، كما تم الاتفاق أيضاً على عقد الاجتماع المقبل في فيينا في 26 نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

جاء اتفاق «أوبك+» بعد خلاف طويل مع الأعضاء الأفارقة حول كيفية قياس التخفيضات، مما آخر بدء الاجتماع لعدة ساعات.

ومن شأن التخفيض الإضافي للإمدادات بمقدار مليون برميل يومياً وهو أكبر خفض في سنوات، أن يهبط بإنتاج السعودية إلى تسعة ملايين برميل يومياً في يوليو من 10 ملايين برميل يومياً في مايو (أيار) ما يصل بإنتاجها إلى أدنى مستوى لعدة أعوام عقب انخفاض الأسعار.

جعلت الخطوة الرياض تضحي بمزيد من حصتها لتحقيق الاستقرار في السوق، بينما تعهد آخرون في التحالف بالإبقاء على تخفيضاتهم الحالية حتى نهاية العام المقبل. ولم تقدم روسيا أي التزام بمزيد من الحد من الإنتاج، بينما أضافت الإمارات حصة إنتاج أعلى لعام 2024.

قرار تحوطي

قال وزير الطاقة السعودي، الأمير عبدالعزيز بن سلمان إن خفض إنتاج النفط «قرار تحوطي»، مضيفاً «سنستمر بالتحوط طالما لم نر وضوحاً واستقراراً في السوق، ومهمتنا منح سوق النفط البيانات الواضحة لأجل الاستقرار».

ولفت وزير الطاقة السعودي لقناة «العربية» إلى أن جهات مستقلة ستعمل مع دول «أوبك+» في شأن تقييم إنتاجها في عام 2024. وقال «الجهات المستقلة ستنهي الجدل السابق حول بيانات الإنتاج في أوبك+». وفي شأن بيانات روسيا، قال الأمير عبدالعزيز بن سلمان «بحثنا مع موسكو مسألة إنتاجها وطلبنا منها توضيح بياناتها، وعززنا مفهوم الشفافية مع روسيا حول أرقام إنتاجها النفطي».

اتفاق غير مسبوق

وخلال مؤتمر عقب اجتماع تحالف «أوبك+»، الأحد قال وزير الطاقة السعودي إن اتفاق «أوبك+» الذي تم التوصل إليه «غير مسبوق»، وإنه سيتم تكليف جهات مستقلة بالتحقق من قدرة الإنتاج لدى كل دولة».
وأشار إلى أن اجتماع «أوبك» كان بناء ويسهم باستقرار أسواق النفط، مضيفاً «الإجراءات الأخيرة تعكس مسؤوليتنا كبنك مركزي ناضج للنفط».

وقال «نريد أن نثبت للعالم أننا نمتلك أدوات استقرار السوق النفطية... قرارنا يساعد على تعزيز استقرار الأسواق ويمنع التذبذب، لأن استقرار الأسواق أهم شيء لدينا».

وأضاف «لسنا قلقين على الإمدادات في العام المقبل... لا نستهدف أسعار نفط محددة، بل نهدف لتقليل التذبذب في السوق».

وأكد وزير الطاقة السعودي أن الخفض الطوعي من قبل بلاده في يوليو سيكون «رقماً حقيقياً»، واصفاً إياه بـ«الهدية» لتحقيق استقرار السوق.

رد البيت الأبيض

وقال مسؤول بالبيت الأبيض، إن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تركز على أسعار النفط «وليس على البراميل» بعد أن قرر تحالف «أوبك+» إجراء خفض كبير على إنتاجها من الخام.

وأضاف المسؤول الذي طلب عدم نشر اسمه «نحن نركز على الأسعار بالنسبة إلى المستهلكين الأميركيين وليس على البراميل (براميل النفط)، وتراجعت الأسعار بشكل كبير منذ العام الماضي».

وتابع «كما قلنا، نعتقد أن العرض يجب أن يلبي الطلب وسنواصل العمل مع جميع المنتجين والمستهلكين لضمان دعم أسواق الطاقة للنمو الاقتصادي (الأميركي) وخفض الأسعار للمستهلكين الأميركيين».

مخرجات تاريخية

من جهته، قال المتخصص في شؤون النفط، صادق الركابي، إن مخرجات اجتماع «أوبك+» كانت تاريخية بحسب ما وصفها وزير الطاقة السعودي، وذلك لأنها جاءت بكميات خفض كبيرة غير ما هو متوقع الذي كان مليون برميل، ولكنها جاءت بمليون و400 ألف برميل مضافة إلى الكميات السابقة، وتزامنت مع موافقة جميع الأعضاء، أي إن اتفاق «أوبك+، أثبت أنه صلباً أمام التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، أو محاولات البعض في الادعاء بأن هناك عدم التزام من قبل بعض الأعضاء.

الركابي، الذي يشغل مدير البحوث الاقتصادية في المركز العالمي للدراسات التنموية في بريطانيا، أضاف أن قيام جهات مستقلة بتقييم القدرات الإنتاجية لكل الدول الأعضاء يعتبر خطوة تنظيمية هامة لتقييم إنتاج كل دولة، ويعطي دليلاً أن هناك حالة تفهم لحاجة السوق لمعرفة حقيقة الأرقام.

وأشار إلى أن التوضيح المهم من وزير الطاقة السعودي والأعضاء أن «أوبك» لا تستهدف سعراً معيناً لأن الأسعار تكون متغيرة، وإنما تستهدف تحقيق التوازن، وهذا أمر يخدم المستهلكين والمنتجين على حد سواء.

وأوضح الركابي، أن التوافق الروسي - السعودي كان مهماً، وأن مردود الاتفاق على الأسواق ستظهر في الأيام المقبلة، ولن تحدث ارتفاعات كبيرة، وذلك لأن الأسواق والنشاط الاقتصادي لا يزال يحتاج بعض الوقت لاستيعاب آثار الصدمات التي انتابته بسبب ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم وتحديد وقت لعودة الأنشطة الاقتصادية كما كان عليه قبل عام من الآن.

زمام المبادرة

فيما يري الاقتصادي المتخصص في مجال الطاقة، أنس بن فيصل الحجي، أن التخفيض الإضافي الطوعي لشهر يوليو، ثم احتمال تجديده أو تغييره شهرياً هدفه أخذ زمام المبادرة في السوق من المضاربين الذين استغلوا فرصة أزمة البنوك الأميركية، ولا علاقة لها بوجود فائض في السوق. وأضاف الحجي «يجب ألا نحكم على تلك المبادرة من خلال الأسعار يوم الإثنين وننتظر فترة لتقييم مدى تأثير هذا القرار».

خطوة مفاجئة

من جهته وصف المتخصص في الشؤون النفطية كامل الحرمي، قيام السعودية بخفض طوعي إضافي بمليون برميل يومياً بـ»الخطوة المفاجئة»، منوهاً بتحمل الرياض وحدها العبء الأكبر من التخفيضات حتى الآن بالمقارنة مع ما وعدت به، لتستأنف بذلك أداء دور المنتج المرن الذي اعتادت القيام به بهدف تحقيق التوازن والاستقرار في السوق النفطية، لا سيما مع امتلاكها سجلاً حافلاً في تنفيذ التخفيضات المادية.

وأضاف الحرمي، أن تحمل السعودية وحدها للقيود يزيد من صدقية الخفض بعد تخليها عن جزء من حصتها لاثنين من حلفائها، روسيا والإمارات.

وأوضح أن خطوة «أوبك+» قد تدعم أسعار النفط على المدى القصير لكن آليات السوق لبقية العام الحالي وحتى 2024 تظل بلا تغيير عملياً، فالتحالف يستبق الأحداث من خلال تقديم قراءة مبكرة لوضع السوق للعام المقبل على رغم أنه كان من الأفضل إعطاء تلك الصورة في الاجتماع المقرر في نوفمبر المقبل.

جوانب استراتيجية

ويرى الاقتصادي السعودي الدكتور إحسان بو حليقة، أن اجتماع «أوبك+» لم يكن اعتيادياً، بل كان استثنائياً، إذ وسع من اهتمامات التحالف لتخرج من الانشغال المغرق في النواحي التشغيلية إلى الاهتمام بالجوانب الاستراتيجية.

ولفت إلى أنه منذ تأسيس منظمة «أوبك» منذ أكثر من ستة عقود لم تنجح في دفع أسعار النفط الخام للاستقرار، حيث كانت دائماً الأسعار صعوداً وهبوطاً بشكل مربك، وكان هناك تناحراً بين المضاربين، لا سيما الوهميين ممن يعملون على المنتجات، الأمر الذي لم يربك ميزانيات وإيرادات دول «أوبك» فقط، ولكن أربك أيضاً الاقتصاد العالمي لفترة من الزمن. وأوضح بو حليقة، أن هذه التذبذبات تجعل التخطيط للإنفاق من قبل الدول المستهلكة على ما تستورده من النفط أمراً صعباً، كما أنه يربك الدول المنتجة للتعرف إلى درجة من الثقة إلى إيراداتها من النفط، إذ إن هناك عدداً من دول «أوبك» وخارجها المنتجة للنفط تعتمد على هذا المورد لتمويل ميزانياتها السنوية وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف بو حليقة أن السعودية أخذت بادرة ليست الأولى، ولكنها منحى منذ دخول تاريخي لروسيا في استراتيجية التخفيضات المتسقة من قبل «أوبك» وحلفائها، وبعد ذلك تطوير اتفاقات «أوبك+»، ونجاح الرياض في جعلها اتفاقات دائمة تأخذ منحى استراتيجياً، لافتاً إلى أن الخطوة السعودية بتخفيض الإنتاج طوعاً بمليون برميل تهدف إلى استقرار أسعار النفط لتبعدها عن المضاربة والمحاصصة، والنظر إلى أن المنظمة كما نجحت في طمأنة الدول المستهلكة باستقرار إمدادات النفط فإنه على «أوبك» و«أوبك+» السعي إلى أخذ منحى يعزز استقرار الأسعار، بالتالي الإيرادات من هذا المصدر الحيوي.

الحماية من التراجع

وقال مدير أبحاث التعدين وسلع الطاقة في «كومنولث بنك أوف أستراليا»، فيفيك دهار لوكالة «بلومبيرغ»، «الخفض الطوعي، من وجهة نظري، سببه الوجيه هو الحماية من التراجع بدلاً من تحفيز ارتفاع مستمر للأسعار، مضيفاً أن الأسواق قد تعود للتركيز على الآفاق الأوسع لضعف الاقتصاد الكلي العالمي.

دعم الأسعار

وقال محللو «مورغان ستانلي»، في مذكرة إن خفض الإنتاج قد يدعم الأسعار على المدى القصير. وأضافوا أن هذا هو خفض «أوبك» الثالث في تسعة أشهر، ومن المرجح أن يكون الأخير هذا العام بشرط ألا تكون في توقعات العرض والطلب تغييرات كبيرة.

رفع معنويات السوق

أما محللو «غولدمان ساكس»، ذكروا أن اجتماع «أوبك+» رفع معنويات السوق على نحو معتدل وبدد بعض الأخطار النزولية لتوقعات البنك في ديسمبر (كانون الأول) ببلوغ سعر النفط 95 دولاراً للبرميل. وقالوا إن تعليق وزير الطاقة السعودي «كل ما هو ضروري» يشير إلى التزام مواصلة محاربة البائعين على المكشوف واستغلال قوتها الكبيرة للغاية في تسعير النفط.

تمديد الخفض الطوعي

إلى ذلك، قال مدير أبحاث التعدين وسلع الطاقة في «كومنولث بنك أوف أستراليا»، إن السعودية ستمدد على الأرجح تخفيضات الإنتاج في يوليو المقبل، إذا ظل سعر خام برنت معلقاً بين 70 و75 دولاراً للبرميل. وأضاف أن السعودية قد تزيد الخفض إذا هبطت الأسعار إلى ما دون 70 دولاراً للبرميل.

ماذا يقول المحللون عن خفض السعودية إنتاجها النفطي؟

اقتصاد الشرق

تعهدت السعودية بخفض إضافي للإنتاج في يوليو لتحقيق الاستقرار في سوق النفط، متخلية عن جزء من حصتها لاثنين من حلفائها الرئيسيين، روسيا والإمارات اللتين لم تلتزما مزيداً من خفض الإنتاج.

فيما يلي ما قاله محللون بارزون عن تحرُّك المملكة والمضي قدماً بمفردها في تخفيض قدره مليون برميل يومياً:

«مورغان ستانلي»

قد يدعم الخفض الأسعار على المدى القصير، لكن آليات السوق الواسعة لبقية 2023 وحتى 2024 تظلّ بلا تغيير عملياً، حسبما كتب محللون بينهم مارتن راتس وتشارلوت فيركينز في مذكرة. وأضافوا أن هذا هو خفض أوبك الثالث في تسعة أشهر، ومن المرجح أن يكون الأخير هذا العام بشرط أن لا تكون في توقعات العرض والطلب تغييرات كبيرة.

«غولدمان ساكس»

قال محللون من بينهم دان ستروبفن وكالوم بروس إن اجتماع أوبك+ رفع معنويات السوق على نحو معتدل وبدّد بعض المخاطر النزولية لتوقعات البنك في ديسمبر ببلوغ سعر النفط 95 دولاراً للبرميل. وقالوا إن تعليق وزير الطاقة السعودي «كل ما هو ضروري» يشير إلى التزام مواصلة محاربة البائعين على المكشوف واستغلال قوتها الكبيرة للغاية في تسعير النفط.

«فاندا إنسايتس»

قالت فاندانا هاري، مؤسسة شركة «فاندا إنسايتس» (Vanda Insights) الاستشارية في سنغافورة، في مقابلة مع «تليفزيون بلومبرغ»: «وزير الطاقة السعودي في وضع صعب، بعد أن كرّر التحذير للبائعين على المكشوف». وأضافت أن المضاربين سيتبعون إشارات السوق، وإذا أظهر الاقتصاد العالمي علامات ضعف فـ«سيعودون على الفور».

كومنولث بنك أوف أستراليا»

قال فيفيك دهار، مدير أبحاث التعدين وسلع الطاقة في «كومنولث بنك أوف أستراليا» (Commonwealth Bank of Australia)، إن السعودية ستمدد على الأرجح تخفيضات الإنتاج في يوليو إذا ظلّ سعر خام برنت معلقاً بين 70 دولاراً و75 دولاراً للبرميل. وأضاف أن المملكة قد تزيد الخفض إذا هبطت الأسعار إلى ما دون 70 دولاراً للبرميل.

"آر بي سي كابيتال ماركتس»

كتب المحللان حليمة كروفت وكريستوفر لوني في مذكرة، إنه في حين سيركز البعض على عدم تَصرُّف السعودية بالتنسيق مع بقية أعضاء «أوبك+»، فإن حقيقة أن المملكة مستعدة لتحمُّل القيود وحدها تزيد مصداقية الخفض وتشير إلى خروج براميل فعلية من السوق. وأضافا أن لدى الرياض سجلاً حافلاً في تنفيذ التخفيضات المادية.

«إيه إن زد غروب هولدنغز»

«يمكن اعتبار الخطوة التي اتخذتها السعودية مفاجِئة، لا سيما وأن أحدث تغيير في الحصص لم يدخل حيز التنفيذ إلا منذ شهر. يبدو الآن أن سوق النفط ستكون أكثر شحّاً في النصف الثاني من العام»، حسب ما كتبه المحللان برايان مارتن وداني‌يل هاينز في مذكرة.

إيرادات النفط والغاز في روسيا تهبط 36٪.. والكرملين يتحدث عن أوبك+

الطاقة

سجلت إيرادات النفط والغاز في روسيا تراجعًا كبيرًا خلال مايو/أيار (2023) مقارنة بالمدة نفسها من العام الماضي، بالتزامن مع خطط خفض الإنتاج ضمن اتفاق تحالف أوبك+، والعقوبات المفروضة على قطاع الطاقة في موسكو من قبل الدول الغربية، ردًا على غزوها أوكرانيا في فبراير/شباط (2022)

وقالت وزارة المالية الروسية اليوم الإثنين 5 يونيو/حزيران (2023)، إن إيرادات الميزانية الفيدرالية لروسيا من النفط والغاز (شريان الحياة لاقتصادها)، تراجعت بنحو 36٪ في مايو/أيار مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي.

كما انخفضت إيرادات النفط والغاز في روسيا بنسبة 12٪ على أساس شهري مقارنة بأبريل/نيسان الماضي، نتيجة هبوط ضريبة النفط القائمة على الربح، وفق البيانات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

إيرادات روسيا من النفط والغاز

من المرجح أن يؤدي انخفاض إيرادات النفط والغاز في روسيا- وهو مصدر ضخم لإيرادات الميزانية- إلى تفاقم العجز المرتفع في الميزانية، إذ تواصل روسيا ما تسمّيه عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا.

وسجلت ميزانية روسيا عجزًا قدره 3.4 تريليون روبل (42 مليار دولار) في الأشهر الأربعة الأولى من العام، مع ارتفاع الإنفاق وتراجع عائدات الطاقة.

وبلغ دخل ميزانية روسيا من مبيعات النفط والغاز 570.7 مليار روبل (7 مليارات دولار) الشهر الماضي، مقارنة بـ 886 مليار روبل (10.90 مليار دولار) في مايو/أيار 2022، و647.5 مليار (7.96 مليار دولار) في أبريل/نيسان 2023.

وتراجعت إيرادات النفط والغاز في روسيا عن توقعات وكالة رويترز، التي حددتها عند 593 مليار روبل (7.29 مليار دولار)، في مايو/أيار (2023).

وانخفضت عائدات ضريبة النفط على أساس الأرباح إلى 5.4 مليار روبل (66.47 مليون دولار) في مايو/أيار، من 185.4 مليار روبل (2.28 مليار دولار) في أبريل/نيسان، بسبب نمط الدفع المتكرر للضريبة.

كما ارتفعت الإعانات من الميزانية لشركات التكرير من ضريبة الاستهلاك العكسي للنفط إلى 91 مليار روبل (1.12 مليار دولار) من 79.3 مليار روبل في أبريل (0.98 مليار دولار).

وتراجعت المدفوعات لمصافي التكرير بموجب «آلية التخميد» -لمنع الشركات من الاستفادة من ارتفاع أسعار تصدير الوقود والدفاع عن السوق المحلية- إلى 103.5 مليار روبل (1.27 مليار دولار) من 107.2 مليار روبل (1.32 مليار دولار) في أبريل/نيسان.

* الدولار = 81.1475 روبلًا

قرارات أوبك+

من جهة أخرى، قال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف اليوم الإثنين، إن تحالف أوبك+ مهم لتوفير الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية.

يضخ أوبك+ نحو 40٪ من الخام العالمي، ووضع تخفيضات قدرها 3.66 مليون برميل يوميًا، بما يعادل 3.6٪ من الطلب العالمي.

وقال بيسكوف: «روسيا عضو في التحالف المشترك (أوبك+)، صيغة الاتفاق تواصل عملها، وهناك اتفاقيات مشتركة سيتبعها الجميع بالطبع».

قـرّر أوبـك+، الـذي يضم منظمة البلدان المصدّرة للنفط «أوبك» وحلفاء من الخارج بقيادة روسـيا، أمس الأحد بعد 7 سـاعات من المحادثات، خفض أهداف الإنتاج الإجمالية خلال 2024 بمقدار 3.6 مليون برميل يوميًا.

وسـتعمل السـعودية علـى خفض كبير في إنتاجها فـي يوليو/تموز على رأس اتفاق أوبك+ الأوسـع نطاقًا للحدّ من الإمدادات حتى 2024، إذ تسـعى المجموعة لتعزيز اسـتقرار أسـواق النفط.

كان نائب رئيس الوزراء الروسـي ألكسـندر نوفاك قد أكد عقب اجتماع أوبك+، أمس الأحد، أن بلاده تفي بالتزاماتها بخفض إنتاج النفط.

وقال: «نتيجة المناقشات كانت تمديد الاتفاق حتى نهاية عام 2024»، موضحًا أن إجمالي تخفيضات الإنتاج، التـي تعهَّـد بهـا أوبك+ منذ أكتوبر/تشـرين الأول 2022، وصلـت إلى 3.66 مليون برميـل يوميًا، لضمان الاستقرار في سوق النفط العالمية.

ومـن المقـرر أن تعـدّل روسـيا مسـتوى إنتاجها من النفط الخام إلـى 9.828 مليون برميل يوميًـا، بدءًا من الأول من يناير/كانون الثاني، ومع الأخذ في الحسـبان الخفض الاختياري الإضافي المعلَن في وقت سـابق بمقـدار 500 ألـف برميل يوميًا، فإن هدف إنتاجها سـيقف عنـد 9.3 مليون برميل يوميًا.

تأجيل مراجعة أسعار الوقود في الهند بسبب المفاجأة السعودية

الطاقة

بـدأت تظهـر ترجيحـات تأجيل مراجعة أسـعار الوقود في الهند بعد قرار السـعودية بخفض إنتاجها طوعيًا بمقـدار مليـون برميـل نفط يوميًا لمدة شـهر يبـدأ أول يوليو/تمـوز، وذلك عقب الاجتماع الـوزاري لتحالف «أوبك+»، أمس الأحد 4 يونيو/حزيران 2023، وزيادة الأسعار الناجمة عن ذلك في أسواق الطاقة العالمية في الجلسـة التالية للاجتماع مباشرة.

ومن المتوقع أن تنتظر السلطات الهندية حتى تحدد آثار هذا القرار في الأسعار خلال المدة المقبلة، بحسب ما قالته مصادر في الصناعة لصحيفة «ذا إيكونوميك تايمز-إنرجي وورلد» المحلية، اليوم الإثنين 5 يونيو/حزيران 2023.

وقررت السعودية خفضًا طوعيًا لإنتاج النفط بمقدار مليون برميل يوميًا، خلال يوليو/تموز المقبل، قابلة للتمديد، في حين مددت الدول الأعضاء الأخرى في تحالف أوبك+ الخفض الطوعي السابق، الذي قررته في أبريل/نيسان الماضي، وبدأ تطبيقه في شهر مايو/أيار الجاري بمقدار 1.6 مليون برميل يوميًا، إلى نهاية عام 2024. وكان التحالف قد قرر خفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميًا في أكتوبر/تشرين الأول من 2022، وبدأ تطبيقه في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2022، ويستمر حتى ديسمبر/كانون الأول من 2023، ما يعني أن إجمالي الخفض يصل إلى 4.6 مليون برميل يوميًا، تمثّل نحو 4.5٪ من الطلب العالمي، وفق بيانات اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

أسعار النفط الخام

في انعكاس سـريع لقرار السـعودية خلال الاجتماع الوزاري لتحالف أوبك+ بخفض الإنتاج، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت القياسي -تسليم أغسطس/آب- 2023 بنحو 1.33٪، إلى 77.14 دولارًا، بحلول الساعة 6:44 صباحًا بتوقيت غرينتش (9:44 صباحًا بتوقيت مكة المكرمة)، اليوم الإثنين 5 يونيو/حزيران 2023.

كما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي -تسليم يوليو/تموز- ٪1.45، ليسجل 72.78 دولارًا.

وكانت أسعار النفط الخام قد أنهت تعاملاتها، يوم الجمعة 2 يونيو/حزيران، على ارتفاع بنحو ٪2.5، إلّا أنها سجلت خسائر أسبوعية، وخلال الأسبوع الماضي، تراجع كلا الخامين برنت وغرب تكساس بنحو ٪1.1 و٪1.3 على التوالي، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

ومن المرجح أن ينعكس ذلك على أسعار الوقود في الهند، بسبب زيادة تكلفة واردات النفط بالبلاد اللازم لتشغيل مصافي التكرير، وفق مصادر في الصناعة.

ويدور متوسط سعر برميل النفط في الواردات الهندية -حاليًا- حول 72 دولارًا، ما أحيا الآمال في خفض جديد قد تتخذه الحكومة لأسعار البنزين والديزل.

واستطاعت شركات الدولة تعويض خسائرها بعد انخفاض سعر النفط الشهر الماضي (مايو/أيار) عبر الاحتفاظ بأسعار الوقود مرتفعة، لكن الآن عندما يرتفع سعر النفط، سيتقلّص هامش الربح من انخفاض الفارق بين الخام ومشتقاته، وفق ما قاله مصدر من الصناعة، فضلًا عدم ذكر اسمه.

ويوضح الرسم التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- استهلاك النفط في الهند منذ عام 2019 حتى نهاية 2022:

واردات النفط

تستورد نيودلهي ٪85 من احتياجاتها النفطية، وترتبط أسعار الوقود في الهند بأسعار الخام العالمية، لذلك تجري مراجعة تكلفة البنزين والديزل وباقي المشتقات بصورة يومية، وتعتمد على متوسط سعر الخام في الـ15 يومًا السابقة.

غير أن الحكومة كانت قد جمّدت أسعار الوقود في الهند لمدة 14 شهرًا، أي منذ 6 أبريل/نيسان 2022، ويدور لتر البنزين -حاليًا- حول 96.72 روبية (1.17 دولارًا أميركيًا)، والديزل حول 89.62 روبية (1.08 دولارًا أميركيًا).

وشهدت أسعار الوقود في الهند تغييرًا آخر مرة يوم 22 مايو/أيار (2022)، إذ ألغت الحكومة ضريبة الوقود لتخفيف ضغط الزيادات المتواصلة للأسعار جراء الارتفاع العالمي للخام.

وعلّق مساعد رئيس بحوث سوق النفط في «إس آند بي غلوبال كوميديتي إنسايتس» جيم بوركهارد قائلًا: «إن مراجعة أسعار الوقود في الهند تعتمد على تطور موقف أسعار النفط العالمية، ومدى تفاعلها مع قرار خفض الإنتاج من السعودية، ومعنويات الأسواق واتجاه نمو الاقتصادات، إضافة إلى الأحداث الجيوسياسية».

وقدّرت «إس آند بي غلوبال» حجم خفض الإنتاج السعودي من 9.9 مليون برميل يوميًا، ليصل إلى 8.9 مليون برميل يوميًا.

وتقف عوامل عدّة وراء تراجع أسعار النفط العالمية، منها: تفاوت الانتعاش الاقتصادي الصيني وعدم وصوله إلى مستوى التوقعات، وأزمة إفلاس المصارف الأميركية، وما سبّبته من ارتباك أسواق المال، والتي تضامنت مع رفع سعر الفائدة المتكرر من قبل الاحتياطي الفيدرالي (المركزي الأميركي).

كما تحظى الأسواق بإنتاج نفطي كبير -حاليًا- من خارج دول تحالف أوبك+، خاصة من الولايات المتحدة والبرازيل وكندا والنرويج وغايانا.

وأضاف بوركهارد: «إنه على مستوى العرض والطلب، يبدو أن خفض الإنتاج السعودي يعزز التوقعات السابقة بانخفاض المعروض في الربع الثالث من 2023.. الأسعار كانت ضعيفة مؤخرًا، لكن سنرى آثار القرار المدة المقبلة».

توقعات سهم أرامكو بعد الخفض السعودي.. هل يصل إلى 36 ريالًا؟

الطاقة

مع إعلان المملكة العربية السعودية تمديد خفض إنتاج النفط حتى نهاية العام المقبل (2024)، زاد التفاؤل بشأن توقعات سهم أرامكو، إذ رجّح خبراء أن يرتفع السهم إلى مستويات قياسية، على الأقلّ خلال العام الجاري (2023)، مع الانتعاشة المتوقعة في أسعار النفط، لا سيما مع إعلان عملاقة النفط السعودية رفع سعر البيع الرسمي لعملائها في آسيا.

وتسعى السعودية إلى تعزيز صادراتها النفطية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الإنتاج عند مستويات معينة، تضمن -بالتعاون مع الدول الأعضاء في أوبك+- تحقيق التوازن بين العرض والطلب في السوق النفطية، لا سيما مع تراجع أسعار النفط خلال الأسابيع الماضية إلى مستويات لم تشهدها السوق منذ ما يقارب العامين. وعلى الرغم من الأثر المتوقع للإجراء السعودي في أسعار النفط، لم تكن توقعات سهم أرامكو لدى بعض المحللين -الذين استطلعت منصة الطاقة المتخصصة آراءهم في هذا الشأن- بهذا القدر من التفاؤل، إذ رأى بعضهم أن أداء السهم مرتبط بالمؤشر وتفضيلات المتعاملين، ففي بعض الأحيان تجاوز انخفاضه ٪1.5، متسببًا بتراجع السوق السعودية.

سهم أرامكو اليوم

في نهاية تعاملات يوم الإثنين 5 يونيو/حزيران 2023، صدقت توقعات سهم أرامكو، مع ارتفاع سعر السهم بنسبة ٪1.24، إذ جرى تداوله عند 32.6 ريالًا سعوديًا (8.69 دولارًا أميركيًا)، وفق الأرقام التي نشرتها سوق «تداول» واطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

يشار إلى أن مؤشر البورصة بالمملكة كان قد ارتفع في ختام تعاملات اليوم، بنسبة ٪0.64، مرتفعًا بنحو 71.63 نقطة، ليتداول المؤشر العام عند مستوى 11293.59 نقطة، في إشارة إلى الانتعاشة التي شهدتها سوق تداول السعودية.

وجاء سهم أرامكو السعودية في المركز الثالث بين الشركات التي تركزت السيولة في سوق تداول السعودية عليها، بتداولات بلغت نحو 286.6 مليون ريال (76.42 مليون دولار)، وذلك بعد كل من سهم شركة عذيب للاتصالات، وسهم مصرف الراجحي.

يشار إلى أن شركة أرامكو السعودية أعلنت اليوم الأسعار الرسمية الجديدة لبيع شحنات الخام العربي الخفيف إلى عملائها في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة، خلال شهر يوليو/تموز المقبل، إذ خالفت التوقعات ورفعت الأسعار.

ويأتي قرار الشركة بعد تعهّد السعودية، التي تعدّ أكبر مصدّري النفط في العالم، بخفض الإنتاج بمقدار مليون برميل إضافية في شهر يوليو/تموز المقبل 2023، قابلة للتمديد، وذلك لمواجهة رياح الاقتصاد المعاكسة، التي قادت الأسواق إلى حالة من الركود.

تحليل سهم أرامكو

قال رئيس قطاع الاستثمار بإحدى شركات الأوراق المالية حسام عيد، إن توقعات سهم أرامكو أصبحت أكثر إيجابية بعد قرار أوبك+ بتخفيض الإنتاج حتى نهاية عام 2024، والتزام المملكة العربية السعودية بخفض الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل يوميًا.

وأضاف: «مع التوقعات الإيجابية بشأن الطلب العالمي على النفط، وخاصة تعافي الطلب الصيني، بما قد ينعكس إيجابًا على أسعار النفط والطاقة، سيشهد أداء القطاع المالي آثارًا إيجابية، قد تدفع أغلب الشركات المقيدة بقطاع النفط والطاقة إلى تحقيق نمو كبير في القوائم المالية ونتائج أعمالها».

وعن توقعات سهم أرامكو، قال عيد، في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة، إن الشركة السعودية قد تأتي في صدارة القطاع ماليًا، وستنعكس التحركات السعرية الإيجابية للنفط الخام عالميًا على أداء السهم خلال المدة المقبلة.

وأشار إلى إغلاق سهم أرامكو عند مستوى 32.60 ريالًا، متجهًا نحو استعادة مستوى المقاومة الرئيس 33، ثم مستوى المقاومة الثاني وهو 33.75، مدعومًا باستمرار الأداء الإيجابي واتجاه المؤسسات المالية نحو الشراء وزيادة مراكزها المالية.

بدورها، رأت خبيرة أسواق المال في مصر، عضوة اللجنة العلمية بالمجلس الاقتصادي الأفريقي الدكتورة صفاء فارس، أن توقعات سهم أرامكو تحولت إلى واقع اليوم، إذ شهد السهم أخبارًا إيجابية، من بينها توزيع العوائد المالية الخاصة ببيع كسور الأسهم.

وتابعت: «هذه الكسور نتاج توزيع سهم واحد مجاني لكل 10 أسهم مملوكة للمساهمين في أرامكو السعودية، وهو أحد نتائج قرار الجمعية العمومية للشركة في شهر مايو/أيار، إذ وضعت اليوم هذه الأرقام بحسابات المستحقين في البنوك».

ولفتت إلى أن سهم أرامكو قوي ماليًا، بينما عملية خفض إنتاج النفط السعودي تعني خفض المعروض من النفط في الأسواق العالمية، وهو أمر يُمكّن الأسهم القوية صاحبة الأداء المالي القوي، ولها ارتباطات دولية قوية من قيادة السوق.

وعن توقعات سهم أرامكو، قالت الدكتورة صفاء فارس، في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة، إن بقاء أداء السهم على مستواه الصعودي سيكون من المهم أن يخترق نقطة 33.80، ثم يخترق مستوى 35.60، ولا يكسر نقطة الدعم الرئيسة المحددة عند 31.60.

36 ريالًا للسهم

قالت محللة أسواق المال في مصر حنان رمسيس، إن السعودية تحاول تحقيق التوازن في الأسواق، ومن ثم توازن أسعار النفط، أي إن خفض الإنتاج ليس هدفًا في حدّ ذاته، إذ إن الأسعار تؤثّر مباشرةً في فائض أو عجز موازنات دول الخليج.

وأوضحت، في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة، أن خفض الإنتاج الإضافي في يوليو/تموز المقبل، بمقدار مليون برميل، والذي يضاف إلى الخفض الأول بمقدار 500 ألف برميل، كانت المملكة تأمل من خلاله إحداث طفرة في أسعار النفط.

وأضافت: «لكن الطلب على النفط من جانب أكبر مستهلكي النفط العربي، وهي الصين، لم يدعم ارتفاع الأسعار، كما أنه كلما ارتفعت أسعار النفط عالميًا تلجأ أميركا إلى الإفراج عن جزء من مخزونها الإستراتيجي، فتعود الأسعار إلى الانخفاض».

ولفتت حنان رمسيس إلى أنه «بعدما كان متوقعًا أن يصل سعر برميل النفط عالميًا إلى أعلى من 85 دولارًا للبرميل بعد الخفض الذي حدث في مايو/أيار الماضي، لم تستجب الأسعار بسبب ضخ أميركا كميات أخرى من النفط، ما خفض الأسعار إلى قرب 72 دولارًا للبرميل».

وفيما يخص توقعات سهم أرامكو السعودية، قالت، إن أداء السهم مرتبط بالمؤشر وبتفضيلات المتعاملين، وهو عادةً المتسبب الرئيس في انخفاض مؤشر السوق السعودية، وفي بعض الجلسات فاق انخفاضه أكثر من 1.5٪، ما أدى لانخفاض المؤشر إلى مستوى 10100 نقطة.

وأشارت إلى أن السهم يتأثر بالضغوط البيعية على الأجلين المتوسط والطويل، ويكون ارتفاعه لحظيًا استجابة لارتفاع أسعار النفط، ولكن التذبذب السريع للأسعار يؤدي إلى تذبذب حادّ في أداء السهم، الذي كان متوقعًا له أن يتخطى 36 ريالًا على المدى المتوسط، و39 ريالًا مع انتعاش حركة التداول.

شكراً